مؤسسة ياسر عرفات
YASSER ARAFAT FOUNDATION

البيان الختامي

لندوة ثقافة القضاء العشائري في ظل القضاء الرسمي وأثره على مبدأ سيادة القانون

انطلاقا من رسالة مؤسسة ياسر عرفات ومعهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي وأهدافهما في خدمة شعبنا الفلسطيني، والعمل الجاد نحو تعزيز صموده وثباته على هذه الأرض، وصوناً للسلم الأهلي والاجتماعي، ودعماً لسيادة القانون، وتعزيزاً لدور السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية للقيام بواجباتها ومسؤولياتها، وتمكيناً لمؤسساتنا الوطنية الرسمية والأهلية وبنائها ونمائها، باعتبارها جذور الدولة الفلسطينية التي يتطلع إليها شعبنا بشغف وطوح، تأتي هذه الندوة الحوارية في ظل الظروف الراهنة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني، وهو يعاني حرب الإبادة الجماعية، والاعتداءات الإجرامية لجيش الاحتلال ومستوطنيه، المتواصلة على الأفراد والممتلكات، حيث ارتفعت وتيرة القتل والتدمير والإبادة الجماعية واستشراء الاستيطان وعدوان الجيش وميليشيات المستوطنين.

وفي ظل هذه الأجواء لا بد من الحرص على استمرارية الحياة، ذلك أننا شعب الجبارين الذي لا يكل ولا يمل، بل يرسم من شرايين دماء الشهداء، وقلوب خنساوات الوطن، صورة التفاؤل والأمل لأجياله القادمة، بأن الصبح آت لا محالة، وبناء عليه، فقد ارتأت المؤسستان أي مؤسسة ياسر عرفات ومعهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي وبالتعاون مع رئاسة هذا الصرح التعليمي الشامخ، جامعة فلسطين الأهلية، التي لم تتوانى عن احتضان هذه الندوة التي بعنوان " ثقافة القضاء العشائري في ظل القضاء الرسمي وأثره على مبدأ سيادة القانون" وذلك اليوم الاثنين الأول من حزيران 1926، بحضور رسمي وجماهيري وشخصيات اعتبارية مرموقة، حيث قدّم المتحدثون خيرة خبراتهم على مدار ثلاث جلسات متتالية، ومنها تاريخ القضاء العشائري في إصلاح ذات البين، ودوره في تعزيز النظام والأمن والسلم الأهلي في فلسطين، خاصة منذ بدايات القرن الماضي في ظل الفراغ الإداري الوطني منذ الاحتلال البريطاني والصهيوني لفلسطين، ودوره في معالجة قضايا عشائرية لطالما أذكاها الاحتلال عبر بث دعايته المسمومة والمتواصلة، في محاولة لتشويه صورة شعبنا في نظر العالم بأننا

شعب اعتاد الاقتتال والقتل ولا يعرف طريقه إلى الرقي الحضاري، وهذا ما دأب عليه الاحتلال ليظل أحد أهدافه الاستراتيجية تمزيق اللحمة الوطنية الفلسطينية.

كما تناول المتحدثون دور القضاء العشائري في ظل القضاء الرسمي وإجراءات التقاضي وتراكم القضايا المنظورة أمام القضاء وطول فترات التأجيل، وكذلك الثقافة الفلسطينية السائدة ونظرتها إلى مبدأ " سيادة القانون فوق كل السيادات"، ومدى تعزيزه ليصبح إحدى القيَم الحضارية لشعبنا، وأهمية الاحتكام إليه لتعزيز ثقة الجمهور بعدالته، وصولاً إلى الحكم الرشيد القائم على النزاهة والشفافية، وإحقاق الحقوق إلى أصحابها، وتفويت الفرص على المغرضين وغلاة الحميَة العشائرية والقبلية وبعض المحرضين، بأن القانون والقضاء فشل في إشاعة العدل واعتباره مبرراً ليأخذوا القانون بأيديهم، ضاربين عرض الحائط بالقانون ودور القضاء الأساسي في إرساء الهدوء والسلم الأهلي والاجتماعي.

وبناءً على الحوار والنقاشات التي جرت في هذه الندوة حول المواضيع المشار إليها؛ فقد خرجت الندوة بالتوصيات التالية:

1. دعم جهود عمل لجان الاصلاح ولجان السلم الأهلي من الشخصيات المعروفة للجمهور بنزاهتها وعدالتها لإصلاح ذات البين، وذلك بتحفيزها وتمكينها من خلال الجهات الرسمية صاحبة الاختصاص.
2. وجوب العمل التكاملي بين المؤسسات ذات العلاقة والمؤسسات العلمية والبحثية.... واعتبار السلم الاهلي والامن المجتمعي قضية امن قومي عليا يجب تعزيزها لحماية مجتمعنا الفلسطيني وتحصينه من كل محاولات اضعافه وزعزعة امنه واستقراره.
3. يحذر المؤتمرون من مخاطر تقمص بعض الشخصيات المنتفعة صفة رجل الاصلاح بحثاً عن المال والمنفعة الشخصية، وانعكاسها على السلم الاهلي والامن المجتمعي.
4. حظر تدخل الفصائل والتنظيمات السياسية في العمل العشائري، منعاً من الانزلاق في مسارات تخرج الامور من نصابها.

5. إصدار وثيقة شرف وطني تدعوا أبناء شعبنا وفي كافة أماكن تواجده لإلغاء عادة الثأر المقيتة، ووقف التذرع بما يسمى ب (فورة الدم) وتداعياتها المرفوضة أخلاقيا وإنسانيا ومنها الاعتداء انتقاماً على الممتلكات والأفراد الأبرياء الذين لا ذنب لهم سوى أنهم أقارب الجاني، متجاهلين أنه (لا تزر وازرة وزر أخرى)، حيث أعلن الحضور عن تشكيل لجنة يرأسها الدكتور داوود الزير و11 عضواً لبناء هذه الوثيقة.
6. دعوة الجهات الرسمية إلى البدء بإجراء التحديثات المطلوبة على القوانين والأنظمة المعمول بها، وتطويرها مواكبة للمستجدات، والعمل على توحيدها وتأصيلها لتصبح فلسطينية خالصة.
7. الدعوة إلى دعم القضاء الرسمي لتعزيز "سيادة القانون" وحثه على الإسراع قدر الإمكان في إجراءات التقاضي وعدم التأجيل لفترات طويلة لوضع حد لتداعيات بعض الخلافات العشائرية ذات الطابع الإنتقامي الثأري.
8. الطلب من الجهات الرسمية من محافظين وأجهزة أمنية، وكل من له علاقة بالضابطة العدلية وصولاً إلى النيابة العامة، إتخاذ إجراءات مستندة إلى القانون وعدم التهاون إطلاقاً في محاسبة ومعاقبة المعتدين على الممتلكات والأرواح في حالات الشجار أو القتل، وأنه لا يجوز لأي كان أن يأخذ القانون بيده تحت أي ظرف كان.
9. الدعوة إلى مزيد من النشرات والمحاضرات والندوات وفي كافة المؤسسات، وخاصة الجامعات والمعاهد، والمدارس الثانوية، للقيام بحملة شاملة لتعزيز ثقافة سيادة القانون، والتأكيد على محاكمة المجرم فقط، ونبذ كافة أشكال الانتقام من أفراد عائلته أو عشيرته، بل ورفض عادة الثأر المقيتة، حتى تأخذ العدالة مجراها من خلال القضاء الرسمي، ومتابعة الأجهزة التنفيذية المختصة.

عشتم وعاشت فلسطين حرة عربية

ومعاً وسويا نحو مجتمع فلسطيني خال من العنف ومن الثارات العشائرية